



جامعة الزقازيق

معهد الدراسات والبحوث الأساسية

قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

شعبة الاقتصاد

بحث عن أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين

إعداد الباحثة / يسرا محمود رضا الدمرداش

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الرحيم زردق

أستاذ الاقتصاد

وعميد كلية التجارة الأسبق - جامعة بنها

2019

بحث عن

أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين

ملخص البحث

شهد عام 1978 بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية ، هذه النهضة التي حققت الكثير من الإنجازات وما زالت تسعى لتحقيق المزيد منها ، وما يشهده الاقتصاد الصيني من معدلات نمو كبيرة جداً ، وارتفاع في الناتج القومي ، وتحسين في مستوى المعيشة للمواطن الصيني دليل على ذلك ، ومما لا شك فيه إن مثل هذه التطورات الكبيرة على المستوى الاقتصادي تزيد من فرص الصين أن تحتل مكانة متميزة في القرن الواحد والعشرين .

و تعد التجربة الاقتصادية في الصين والتي قادها الزعيم الصيني دينج شياو بينج منذ عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده ، تجربة فريدة من نوعها وهي مخط إعجاب العالم لما حقته هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت أن تنتقل بالمستوى المعيشي للمواطن الصيني إلى مستويات أفضل .

وقد شهد قطاع الصناعة الصيني تطوراً معتبراً وتنمية واسعة ، فالصين اليوم تعتبر مركزاً أساسياً لتصنيع معدات النقل كالسيارات ، السفن والطائرات ، بالإضافة الى العديد من المنتجات الاستهلاكية واسعة الانتشار كصناعة الأغذية ، الملابس والألعاب ، الى جانب مختلف الصناعات الخفيفة والمتوسطة وعالية التقنية .

وعلى مدار سنوات من الإصلاح والعمل للانفتاح على العالم نجحت الصين في إنشاء نظام إنتاج عالمي متكامل لم يسبق له مثيل في الحجم والتعقيد ، استطاعت من خلاله أن تصبح ضمن أقوى الاقتصادات العالمية ، بل وأكثرها نمواً ، ولم يكن هذا النمو موجوداً إلا لوجود عدة مقومات أنتجت هذا الصعود والتقدم والتميز للاقتصاد الصيني ، حيث يعتبر نموذج التنمية الصينية نموذج يستحق التقدير ، فقد استطاعت الصين أن تنتقل من مجتمع بائس تمزقه الصراعات الداخلية والخارجية ، إلى مجتمع ينعم بالأمن والاستقرار الاقتصادي خلال فترة قصيرة بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة ، والتي تطلب وصولها إلى ما وصلت إليه من تقدم اقتصادي ، إلى مدة زمنية طويلة .

المقدمة

تعد التجربة الاقتصادية في الصين والتي قادها الزعيم الصيني دينج شياو بينج منذ عام 1978 واستمر على نهجه من جاء بعده ، تجربة فريدة من نوعها وهى محط إعجاب العالم لما حققته هذه التجربة من نجاحات كبيرة استطاعت أن تنتقل بالمستوى المعيشى للمواطن الصينى إلى مستويات أفضل .

شهد عام 1978 بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية ، هذه النهضة التى حققت الكثير من الإنجازات وما زالت تسعى لتحقيق المزيد منها ، وما يشهده الاقتصاد الصينى من معدلات نمو كبيرة جداً ، وارتفاع فى الناتج القومى ، وتحسين فى مستوى المعيشة للمواطن الصينى دليل على ذلك ، ومما لا شك فيه إن مثل هذه التطورات الكبيرة على المستوى الاقتصادى تزيد من فرص الصين أن تحتل مكانة متميزة فى القرن الواحد والعشرين (1) .

وعلى مدار سنوات من الإصلاح والعمل للافتتاح على العالم نجحت الصين فى إنشاء نظام إنتاج عالمى متكامل لم يسبق له مثيل فى الحجم والتعقيد ، استطاعت من خلاله أن تصبح ضمن أقوى الاقتصادات العالمية ، بل وأكثرها نمواً ، ولم يكن هذا النمو موجوداً إلا لوجود عدة مقومات أنتجت هذا الصعود والتقدم والتميز للاقتصاد الصينى ، حيث يعتبر نموذج التنمية الصينية نموذج يستحق التقدير ، فقد استطاعت الصين أن تنتقل من مجتمع بائس تمزقه الصراعات الداخلية والخارجية ، إلى مجتمع ينعم بالأمن والاستقرار الاقتصادى خلال فترة قصيرة بالمقارنة مع المجتمعات المتقدمة ، والتى تطلب وصولها إلى ما وصلت إليه من تقدم اقتصادى ، إلى مدة زمنية طويلة (2) .

الصين ذلك العملاق الاقتصادى والجغرافى (9 مليون وستمائة ألف كم مربع تقريباً) والتى تعرضت للغزو من اليابان خل الحرب العالمية الثانية وكانت تعاني من زيادة سكانية رهيبه (مليار وثلاثمائة وتسعون مليون نسمة تقريباً - تعداد 2017) ونظام إقطاعى ينفرد فيه أصحاب الأرضى بمعظم ثروة البلاد وتكنى الخدمات مثل الصحة والتعليم والنقل والاتصالات قامت بعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 بجهود جماعية من خلال نظام اشتراكى للنهوض بالخدمات وتوفير الغذاء ومن خلال عدة خطط خمسية تم تجاوز أهداف برامج إعادة التأهيل لإعادة الاقتصاد إلى مستواه الذى كان قائماً قبل الحرب ومضت فى برامج لتحقيق فائض للتصدير وتصنيع وسائل الإنتاج واستيراد التكنولوجيا الحديثة من الدول الأوروبية وتعديل ما يلزم من قوانين لمواكبة تغيرات العصر الاقتصادية إلى أن وصلت لأن تصبح ما يطلقون عليه مصنع العالم وأن تصبح عام 2010 أكبر مصدر فى

(1) محمد ربحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحديات المستقبل ، جامعة الازهر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، 2012 ، ص 43

(2) محمد مرعى ، التجربة التنموية الصينية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2018 ، ص 32 .

العالم وعام 2016 أكبر اقتصاد في العالم حيث بلغ إجمالي الناتج الوطني 13,28 تريليون دولار (لسنة 2017) ومتوسط دخل سنوي 8900 دولار للفرد (1).

ومن خلال هذه الدراسة سنتعرض لما قامت به الصين منذ عام 1949 وحتى الآن حتى وصلت لما هي فيه الآن من تفوق اقتصادي رغم نظامها الاشتراكي.

بعد قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 انتقلت ملكية المؤسسات التجارية والصناعية للدولة وبحلول 1952 أصبحت الدولة تستحوذ على أكثر من 60 % من الناتج الصناعي الوطني و 80 % من الإنتاج الصناعي الثقيل ، كما تم تطوير وسائل إنتاج النفط وماكنات إنتاج الحديد والصلب وفي نفس العام بلغ إنتاج وسائل الإنتاج 43,8 % من إجمالي الناتج الوطني مقابل 32,5 % عام 1949م (2).

وخلال الخطة الخمسية الأولى بدأت مرحلة التنمية الاقتصادية على نطاق واسع كما اتخذت الصين عدة خطوات للإصلاح والتصنيع الزراعي ووضع حد للتضخم ، وفي الاجتماع الثالث للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام 1950 قال ماو تسي تونغ أن هناك ثلاثة شروط للنهوض بالاقتصاد وهي استكمال الإصلاح الزراعي ، وإصلاح الوضع القائم للصناعة والتجارة ، وإيجاد اقتصاد منتج على نطاق واسع مع خفض الإنفاق الحكومي ومع تطبيق تلك الشروط استطاعت الصين تحقيق تحسن في أقل من ثلاث سنوات حيث تم توزيع الأراضي الزراعية التي تم مصادرتها من ملاكها الإقطاعيين على فقراء الفلاحين ، كما أنشأت الدولة أكثر من ألفي مزرعة تستخدم أحدث نظم الميكنة الزراعية وتعمل كمراكز للتعليم الزراعي للمزارعين في القرى المجاورة وفي عام 1952 زاد الإنتاج الزراعي بنسبة 40 % مقارنة بعام 1949 كما زاد إنتاج القطن بنحو 200 % (3).

وقد تمكنت الصين من خلال نظامها الاقتصادي الذي كان سائداً قبل تسعينات القرن الماضي من تعبئة فائض الإنتاج المتاح لديها واستغلاله في زيادة النسبة الموجهة للاستثمار من الناتج الوطني ، وفي عام 1978 خصصت الصين 25 % من إجمالي ناتجها الوطني للاستثمار بما يوازي 111 بليون دولار وظلت المصانع الصينية تعمل بماكنات قديمة نظراً لقلة المخصصات المالية اللازمة لشراء مكنات تعمل بتكنولوجيا أحدث كما ظلت الأعمال الزراعية تتم بشكل تقليدي من خلال العامل البشري والحيوانات إلا أن عملية التحديث سارت بشكل تدريجي وعملت الصين على استغلال الميزة النسبية لكل منطقة للعمل على نمو الاقتصاد وذلك من خلال تطوير قدرات النقل ، وكان هدف الحزب الشيوعي الصيني أن يجعل الصين دولة اشتراكية قوية حديثة من الناحية الاقتصادية تطوير الصناعة

(1) أحمد عبد الأمير الأنباري ، التجربة الاقتصادية الصينية ، مركز دراسات الصين وآسيا ، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية ، ط 1 ، 2018 ، ص 89 .

(2) كارل غوث ، على خطى الصين بسير العالم ، ترجمة : طارق عابدين ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ط 1 ، 2012 ، ص 71 .

(3) تشي ون ، موجز أحوال الصين ، ترجمة أحمد محمد خير ، دار النشر باللغات الأجنبية لصحيفة وول ستريت ، بكين ، 2017 ، ص 33 .

وتحسين مستوى المعيشة وتضييق الفوارق بين الدخل وتصنيع المعدات الحربية ، كما أخذت الصين تقوم بتعديل سياساتها الاقتصادية فلم تقف ساكنة أو جامدة نحو متغيرات العصر (1) .
مشكلة البحث :

تكمن مشكلة الدراسة في أن الصين بدأت منذ بضع سنوات تأخذ طريقها جدياً نحو تبوء مكانة دولية متميزة ، فقد أحدثت طفرة هائلة في التنمية وأصبح من أهم المشكلات التي تثيرها قضية الصعود الصيني مسألة احتمال اتجاه الصين إلى تهديد الاستقرار العالمي والإقليمي ، وأن تأثير هذه القوة الصاعدة ليس على منطقة الشرق الأوسط وغنما على العالم كله والسؤال المطروح هو : ما أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين ؟ وهذا ما سيجيب عنه البحث .
أهمية البحث :

معرفة تجربة التنمية الاقتصادية في الصين ورفض مؤشرات نجاح تلك التجربة في التنمية الاقتصادية لأهم قطاعين في الدولة وهما القطاع الزراعي والصناعي ، وأيضاً معرفة أهمية أثر الصناعة في الإصلاح الاقتصادي والتعرف على مكوناته ومراحل ومدى تأثيره في إحداث النمو الاقتصادي في الصين عن طريق مقارنة مؤشرات النمو الاقتصادية قبل وبعد الإصلاح .
أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الصناعة كقطاع محوري ورئيسي على عملية النمو الاقتصادي والمتغيرات المصاحبة على التحول الهيكلي في القطاع الصناعي ، وتحديد نسب النمو لمراحل الإصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بالصين .
فروض ومنهج البحث :

تتمثل فروض الدراسة وتساؤلاتها في الصعوبات التي تتصل بتطوير البنية الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو هذا الى جانب الزيادة السكانية المطردة في الصين بما يفوق معدلات النمو الاقتصادي وما يتناسب مع الموارد الطبيعية والاقتصادية للبلاد ، وتتمثل فرضية البحث في سؤال رئيسي هو :

- هل أثرت الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين ؟

أما مناهج البحث فقد رأت الباحثة اتباع المنهجين الاستقرائي والاستنباطي ، ومن أساليب وأدوات هذين المنهجين - الوصف والتحليل والملاحظة والملاحظة .

(1) حنان عبد الكريم عمران العليسي ، الصناعة في آسيا ، كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العراق ، ط 1 ، 2013 ، ص 53 .

المبحث الأول

الصناعة فترة ما بعد الاستقلال (1949-1952)

فى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 قام الاتحاد السوفيتى السابق بتفكيك قرابة نصف المصانع فى المناطق الصناعية الرئيسية فى الصين وقام بنقلها إلى الاتحاد السوفيتى مما تسبب فى انخفاض الإنتاج بشكل كبير كما تأثر الاقتصاد الصينى بشدة بسبب الحرب مع اليابان حيث كانت معظم المصانع مدمرة وأصبحت قطاعات النقل والاتصالات والطاقة بأضرار بالغة بسبب نقص أعمال الصيانة وكان إنتاج الحبوب أقل بثلاثين بالمائة من الاحتياجات الفعلية ⁽¹⁾ .

وضع الحزب الشيوعى خطة خمسية لتحسين الاقتصاد (1949 - 1952) وإعادة لمستواه العادى وبدأت أعمال إصلاح قطاعات النقل والاتصالات وتم تأمين البنوك ووضعها تحت إشراف بنك الشعب الصينى وتم توحيد النظام النقدى لخفض نسبة التضخم مع خفض الإنفاق الحكومى وضمان قيمة العملة وتم تنشيط القطاع التجارى من خلال إنشاء شركات حكومية للتجارة وأصبحت معظم المشروعات بيد الحكومة المركزية ، وبعد توزيع الأراضى الزراعية على صغار المزارعين تم من خلالها تكوين فرق أطلق عليها فرق المساعدة التبادلية تقوم بالمساعدة فى أحد مراحل الإنتاج ويحول عام 1952 استقرت الأسعار وانتعشت التجارة واستعادت الصناعة والزراعة أقصى مستوى لها للإنتاج وبعد تلك الخطوة بدأ الحزب الشيوعى الصينى فى وضع خطة للنمو الصناعى وتوجيه الدولة أكثر نحو الاشتراكية وطبقت الصين فى ذلك النموذج السوفيتى السابق والذى يعتمد على ملكية الدولة لقطاع الإنتاج والتخطيط المركزى للاقتصاد وقامت الصين بتكوين ما يسمى بـ " تعاونيات المنتجين المتقدمة " ⁽²⁾

وتم توزيع الدخل على العاملين حسب عددهم بمنطقة ما كما تم السماح لكل أسرة عاملة بالاحتفاظ بقطعة أرض يخصص إنتاجها لهم وأصبحت تلك التعاونيات بحلول عام 1957 تشكل حوالى 93,5% من العاملين بالقطاع الزراعى ، كما توسعت الصين فى إرساء الصناعات الأساسية مثل الحديد والصلب والإسمنت واستخراج الفحم وتوليد الكهرباء وصناعة الآلات بتكنولوجيا حديثة وفيما بين عامى 1952 و1957 زاد الإنتاج الصناعى بمعدل سنوى بلغ 19% وزاد الدخل الوطنى بنسبة 9% سنوياً إلا أنه بقيت مشكلة الوفاء باحتياجات الشعب من الغذاء .

¹ Kenneth George, Caroline Gui and L. Lynk 2012: China's Industrial Regulation, Growth and Structural Change, Routledge. London and New York. P. 129.

² روبين ميريديث ، الفيل والتنين : صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً ، ترجمة : شوقى جلال ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ط 2 ، 2015 ، ص 88

قبل نهاية الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) أيقن القادة الصينيون أن هناك فجوة متزايدة بين نسب النمو في القطاعين الزراعي والصناعي إضافة إلى عدم المرونة في عملية اتخاذ القرار مما أقتنع قادة الحزب الشيوعي الصيني أن النموذج المركزي السوفيتي غير ملائم للصينيين وفي عام 1957 اتخذت الصين عدة إجراءات لتحويل جزء كبير من عملية اتخاذ القرار الاقتصادي للأقاليم⁽¹⁾.

وخلال الخطة الخمسية الثانية (1958 - 1962) ظهر جلياً نقص رأس المال اللازم للاستثمار في المجالين الزراعي والصناعي فبدأت الصين في استغلال رأس مالها البشري في القطاع الزراعي من خلال بناء مشروعات ضخمة في مجال الري والمياه يعمل بها أعداد ضخمة من المزارعين لم يكن يتم استغلالهم على النحو الأمثل إضافة إلى استخدام فائض العمال في آلاف من المشروعات الصغيرة ومشروعات لإنتاج الآلات المستخدمة في المكننة الزراعية وظل نظام المجموعات الضخمة هو النمط الأساسي للعمل في القطاع الزراعي حتى أوائل الثمانينات⁽²⁾.

⁽¹⁾ رولين ميرينيث ، القبل والتنين : صهري الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً ، مرجع سابق ، ص 89 .

⁽²⁾ إبراهيم تافع ، الصين معجزة القرن العشرين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ط 1 ، 1999 ، ص 84 .

المبحث الثاني

خطة الانتعاش الزراعي والصناعي (1961 - 1965)

كانت أهداف تلك الخطة استعادة الإنتاج الزراعي لمستواه بعد هبوطه أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وأصبح هناك ما يسمى بفرق الإنتاج ولها سلطة اتخاذ القرار في العملية الإنتاجية وتوزيع الدخل على أعضائها وتم تخفيض الضرائب على الإنتاج الزراعي وخلال الفترة من 61 إلى 1966 زاد الإنتاج الزراعي بنسبة 9,6 % سنوياً. (1)

وبالنسبة للقطاع الصناعي ظلت إدارة معظم المشروعات الصناعية بيد الإدارات المحلية وتم استيراد الماكينات الحديثة من اليابان والدول الغربية بعد توقف المساعدات السوفيتية للصين وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة 10,6 % سنوياً ويرجع السبب الأكبر في زيادة الناتج الصناعي إلى عودة المصانع المتوقفة إلى العمل وانتشار الصناعات الصغيرة والرفيعة ، وظل النظام الأساسي للملكية واتخاذ القرار واستراتيجية التنمية التي تم صياغتها أوائل الستينات بلا تغيير جوهري حتى تم إدخال إصلاحات عليها خلال الثمانينات .

ويحتاج القطاع الصناعي في الاقتصاد إلى تدخل الحكومات في بداية مرحلة النمو الاقتصادي ، وذلك بإنشاء مشاريع البنية الأساسية التي تعتبر ضرورية في عملية التنمية الاقتصادية والتصنيع ، مثل : مشروعات توليد الكهرباء والمياه والطرق والمواصلات والاتصالات ، وأيضاً إقامة صناعات ثقيلة تحتاج إلى حجم ضخم من الرأسمال ، ومع النمو الاقتصادي تزداد قدرة القطاع الصناعي وترتفع أهميته النسبية. (2)

هذه المراحل ليست إلا أن نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث قد تمت من خلال أربعة مراحل (3) .

المرحلة الأولى :

- مرحلة المجتمع التقليدي ، وتتميز باقتصاد متخلف جداً يتسم بالطابع الزراعي ، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج ، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دوراً رئيسياً في التنظيم الاجتماعي ، كما أن الهيكل الاجتماعي مؤسسة على الملكية العقارية ، ويستند نظام القيم إلى " القدرة ومعاداة التغيير " ، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية ، وقد ضرب روستو مثلاً لدول اجتازت هذه المرحلة كالصين ، ودول الشرق الأوسط ، ودول حوض البحر

¹ محمد عطيه محمد فرحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2012 ، ص 48

² خالد الحريري ، أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني ، سوريا ، جريدة النور ، العدد 647 ، 2011 ، ص 9 .

³ مجلة عبد الحميد بخاري ، مرجع سابق ، ص 39 .

المتوسط ، ويمض دول أوروبا في القرون الوسطى ، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبياً ، وتتميز بالبطء الشديد⁽¹⁾ .

المرحلة الثانية :

- مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق ، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة من حيث البنيان الاجتماعى والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية اختلافاً جديداً عن مرحلة المجتمع التقليدى ولعل الفارق الرئيسى بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقاً فى طبيعة حركية المجتمعين ، فحركية المجتمع التقليدى لا تتعدى أطر ذلك المجتمع لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة ، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحويل الجذرى ، تحول فى المؤسسات السياسية - الاقتصادية ، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التى تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر ، وإلى أخذ المبادرة .

المرحلة الثالثة :

- مرحلة الانطلاق ، مرحلة حتمية فى عملية النمو ، فإذا تعطلت العقبات التى تعترض سبيل التنمية ، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق ، وهى المرحلة التى تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم فى كل مرافق الحياة ، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية فى المجتمع ، وهنا تختلف الحوافز الدافعة فى هذا الاتجاه ، غير أن أنماط التجارب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين : التكنولوجيا ، والثورة السياسية ، بمعنى انتقال الحكم السياسى " إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية ، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية " ، وفى هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة ، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتتشط ويتم تصنيع القطاع الزراعى .

المرحلة الرابعة :

- مرحلة النضج ، مرحلة تُقد فيها الدول المتقدمة اقتصادية حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومى ، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها ، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلى ، ويقام العديد من الصناعات الأساسية ، وصناعات أكثر طموحاً من نى قبل ،

⁽¹⁾ عبد اللطيف مصطفى ، وعبد الرحمن بن سنانة ، تطلق الاقتصادات التامية : رؤية حديثة ، جامعة الجزائر ، المركز العلمى بقرطاجنة ، الجزائر ، 2010 ، ص 2 .

وصناعات قائمة للتنمية كصناعة الآلات الصناعية ، والزراعية ، والإلكترونية ، والكيميائية ،
مع زيادة الصادرات الصناعية

المبحث الثالث

فترة الثورة الثقافية (1966-1976)

تعرضت الصين خلال تلك الفترة إلى مرحلة من القلاقل السياسية بسبب رغبة زعيم الحزب الشيوعي الصيني ماوتسي دونج التخلص من خصومه بالحزب بدعوى أنهم برجوازيين (طبقيين) ووجدت تلك الرغبة حماسة كبيرة من جموع الطلبة والذين تم استخدامهم لتكوين ما يسمى بالحرس الأحمر للتخلص من هؤلاء الطبقيين في أرجاء الصين كافة مما جعل البلاد تنغمس في أتون حرب أهلية لعشر سنين وخلال تلك الفترة انخفض الإنتاج الزراعي والصناعي بسبب انشغال الطلبة والعمال في تلك الثورة ، واضطراب قطاع النقل بسبب قيام القطارات والشاحنات بنقل الحرس الأحمر لكافة مناطق الصين مما كان له أثر كبير على توافر المواد الخام للمصانع ، إضافة إلى تولى اللجان الثورية وجيش التحرير الصيني إدارة المصانع رغم افتقارهم لخبرات الإدارة وتم سجن العلماء والمهندسين مما أفقد القطاع الصناعي خبراتهم.⁽¹⁾

وخلال الفترة من 1970-1974 بدأت الأمور في الاستقرار وبدأت المصانع تعود للعمل وتم إعادة المهندسين والعلماء إلى مواقعهم الأصلية وقدمت القيادة الجديدة للحزب الشيوعي بقيادة زهو إنلاي برنامجاً للتطوير للمؤتمر الوطني الشعبي الرابع شمل مكنية الزراعة وخطة لتطوير الاقتصاد ككل بحلول نهاية القرن العشرين وأصبح هناك اهتمام بالبحث العلمي ونظم التعليم .

وخلال الفترة من 79 إلى 1981 تم اتخاذ عدة إجراءات لزيادة الصادرات وتحسين الطرق والاتصالات وزيادة معدل نمو الصناعات الخفيفة مع تخفيض الاستثمارات في الصناعات الثقيلة.⁽²⁾ ومن أجل تحسين مستوى معيشة الفقراء في المناطق الريفية قدمت الحكومة نظام " المسؤولية التعاقدية " الذي يسمح للأسر العاملة في المزارع بالعمل في قطعة أرض يعود دخلها لهم مقابل توريد مقدار معين من الإنتاج وبحلول عام 1987 بدأت الإصلاحات توتى ثمارها وأصبحت السلع الاستهلاكية متوافرة وأوجدت فرص عمل وأصبح هناك نظام يسمح بتلقى أرباح مقابل زيادة الإنتاج بدلاً من تحويلها للدولة كما كان توزيع المنتجات على المناطق المختلفة يخضع لحساب الكميات المطلوبة التي يتم توريدها من تلك المنطقة وفي حالة وجود عجز في سلعة ما فإنه يتم استيرادها كحل أخير .

¹) Henry W. De Jong, 2007 :Pioneers of industrial organization How the Economics of Competition and Monopoly. Edward Elgar Publishing.,p.216.

²)يوسف محمد حسين ، تطور الصناعة في الصين ، مجلة الند ، بغداد ، العراق ، يناير 2018 ، ص 13 .

كما تم السماح من خلال تلك الإصلاحات أن تقوم المصانع بتقديم سلع (خارج خطة الإنتاج) لبيعها بالأسواق بأسعارها الفعلية وتوزيع أرباحها على العاملين مقابل زيادة الإنتاج والاحتفاظ بنسبة من الأرباح لاستخدامها في إعادة الاستثمار كما تم السماح للأفراد بالقيام بأعمال بسيطة خاصة بهم مثل تفصيل الملابس والباعة الجائلين والذين أصبحت رؤيتهم مشاهد مؤلفة بالشوارع .⁽¹⁾

وفي عام 1984 تم تحويل وزارة التجارة الخارجية لتصبح وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة كما تم السماح للأفراد بالقيام بأعمال تجارية خاصة بشكل مباشر مع الشركات الأجنبية كما قامت الصين بالسماح بالاعتمادات الائتمانية مع الشركات الأجنبية مما جعلها تدخل مجال التجارة الدولية.⁽²⁾

¹ باسم محمد حسين ، تطور الصناعة في الصين ، مرجع سابق ، ص 14 .
² عبد الرحمن أوجقة ، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتكديرات الدورية 1991 - 2016 ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر ، 2017 ، ص 25 .

المبحث الرابع

سياسة الإصلاح والانفتاح

كان هدف الصين من تلك السياسة التي بدأت منذ عام 1984 هو إصلاح الاقتصاد والانفتاح على التجارة الخارجية وبدأت الصين تحت قيادة دنج زياو بينج في جنى ثمار ذلك التوجه حيث زاد معدل نمو الناتج المحلي وتم توسيع دور الأسواق الحرة المخصصة لبيع منتجات المزارع مما عمل على زيادة الإنتاج وفي المقابل ارتفاع دخول تلك المزارع ، كما تم خفض فوائد القروض وتحت قيادة زياو بينج أصبحت التجارة الخارجية مصدراً هاماً لتمويل الاستثمار وجلب التكنولوجيا الحديثة وتم السماح بالاستثمارات الأجنبية بالمشاركة مع الشركات الصينية وأصبح للمستثمرين الأجانب الحق في تملك المشروعات الاستثمارية كما تم (خلال عام 1979) إقامة أربع مناطق اقتصادية خاصة في الأقاليم الساحلية للاستثمارات الخارجية ثلاث منها قرب هونج كونج والرابعة قرب تايوان وكان الغرض من تلك المناطق الاقتصادية إيجاد فرص لنقل التكنولوجيا الحديثة من الشركات الأجنبية لتطبيقاتها الصينية وبحلول عام 1987 أصبح أمام المواطن الصيني كم كبير من البضائع التي تقدمها الشركات الحكومية أو الخاصة أكثر من أي وقت مضى⁽¹⁾ .

نتج عن تلك السياسات الانفتاحية تباين كبير بين دخول من أصبحوا أغنياء عن سواهم مع زيادة التضخم وهو ما دفع سكرتير عام الحزب الشيوعي هو ياو بينج للاستقالة عام 1987 وأعقب ذلك مناقشات حول مستقبل الإصلاحات الاقتصادية والحاجة لإيجاد توازن بين حوافز اقتصاد السوق وبين حاجة الحكومة لفرض سيطرتها على الأسواق وانتهت المناقشات إلى التأكيد على الحاجة لمزيد من الإصلاحات⁽²⁾ .

وفي عام 1985 تم إنشاء " جهاز المحاسبة الوطني " على النظام الغربي بدلاً من نظام المحاسبة السوفيتي حيث تم نشر أول بيانات عن الناتج الإجمالي الوطني للصين على نهج البنك الدولي حيث قامت الصين بإجراء عدة تعديلات اقتصادية وفق ظروف الصين ليتم نشر تلك البيانات كما تم حساب الناتج الوطني بالدولار الأمريكي وفق أسعار صرف العملة المحلية وتحليل معدل النمو ونسبة إسهام كل مكون من مكونات الاقتصاد في نسبة النمو .

⁽¹⁾ عبد الرحمن بن سائبة ، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، رسالة دكتوراه ، تلمسان ، جامعة أبي بكر بلقايد ، الجزائر ، 2012 ، ص 124 .

⁽²⁾ وفاء المهدي ، وأحمد جاسم محمد ، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق - سياسات ومؤشرات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، السنية المباشرة ، العدد 33 ، 2012 ، ص 168 .

وفي نفس العام حقق القطاع الصناعي نسبة تشغيل بلغت 17 % من قوة العمل حققت إنتاجاً بلغ 46 % من إجمالي الناتج الوطني وكان هناك عدد كبير من المصانع الحديثة في مجالات المنسوجات و، الصلب و، الشخصيات الكيماوية والبتروكيماويات ، واستطاعت الصين إنتاج معظم منتجات الدول الصناعية بكميات محدودة كما قامت الصين باستيراد الآلات الحديثة كوسيلة أساسية لنقل التكنولوجيا الأوروبية⁽¹⁾ .

وبالنسبة للمجال الزراعي فقد بلغت نسبة تشغيل القطاع الزراعي قرابة 63 % من قوة العمل حققت إنتاجاً بلغ 23% فقط من إجمالي الناتج القومي بسبب نقص الماكينات الحديثة واستخدام العمالة اليدوية ، وبلغت نسبة التجارة الخارجية 20 % من إجمالي الناتج الوطني والتي كانت تحت إشراف وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة والبنك المركزي الصيني وكانت المنسوجات على رأس قائمة الصادرات وكانت الآلات على رأس قائمة الواردات وخلال عام 1986 كانت اليابان هي الشريك التجاري الأول للصين بنسبة 28,9 % من الواردات الصينية مقابل 15,2 % للصادرات وخلال نفس العام أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي ثالث شريك تجاري للصين على مستوى العالم⁽²⁾ .

¹ وفام المهذوي ، وأحمد جاسم محمد ، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق – سياسات ومؤشرات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، السنة الماثرة ، العدد 33 ، 2012 ، ص 168 .

²)) Economic history of China (1949 – Present)
[https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_history_of_China_\(1949%E2%80%93present\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_history_of_China_(1949%E2%80%93present))

المبحث الخامس

الإصلاحات السياسية لتحفيز الاقتصاد في الفترة من 1990-2000

خلال تلك الفترة قام سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني دينج زياو بينج بمزيد من الإصلاحات السياسية لتحفيز الاقتصاد وأوضح مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع عشر عام 1992 أن مهمة الصين الرئيسية خلال هذا العقد هو إيجاد اقتصاد سوق اشتراكي والاستمرار بنفس النظام السياسي القائم مع إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة كأساس للتنمية خلال تلك الفترة وخلال عام 1993 زادت الاستثمارات بشكل كبير من خارج ميزانية الدولة وزاد حجم الاقتصاد من خلال إقامة أكثر من 2000 منطقة اقتصادية خاصة (Special Economic Zones) مما ساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية واستمرت الدولة في الهيمنة على كثير من الصناعات الرئيسية وهو ما عُرف بـ " اقتصاد السوق الاشتراكي " وانخفض معدل التضخم من 17 % إلى 8 % خلال عام 1996، وخلال الفترة من 1995 إلى 1999 هبط معدل التضخم بدرجة أكبر بفضل السياسة النقدية وإجراءات الحكومة للسيطرة على أسعار الغذاء⁽¹⁾ .

وفي أكتوبر 2003 أعلن الحزب الشيوعي الصيني عن عدة تعديلات على الدستور كان أبرزها حماية الملكية الخاصة وفي مارس 2004 وافق مؤتمر الشعب الوطني على إجراءات لتوزيع الدخل بشكل متوازن بين الريف والحضر بما يحافظ على العدالة الاجتماعية ، وفي عام 2005 وافق الحزب الشيوعي الصيني على الخطة الخمسية الحادية عشر (2006 - 2010) والتي تهدف لبناء " مجتمع اشتراكي متناغم " من خلال التوزيع المتوازن للثروة وتطوير التعليم والرعاية الطبية والأمن الاجتماعي

وخلال الفترة من 1990 وحتى 2004 بلغ معدل النمو السنوي 10 % وهو ما أدى إلى توفير قرابة 15 مليون فرصة عمل للصينيين سنوياً وهو أعلى معدل نمو في العالم وخلال عام 2006 بلغ حجم التجارة الصينية 1,76 تريليون دولار مما جعل الصين في المركز الثالث عالمياً من حيث حجم التجارة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، وخلال الفترة من 1978 إلى 2005 زاد دخل الفرد من 153 دولار إلى 1284 دولار سنوياً .

وقد صاحب ذلك تباين كبير بين مستوى معيشة المناطق الساحلية القريبة من المناطق الاقتصادية وبين المناطق الريفية الداخلية حيث أفادت الأمم المتحدة في 2007 أن قرابة 130 مليون

(1) خريف سميدة ، الصعود الصيني في ظل التحديات الجيوستراتيجية ، بمنطقة آسيا الوسطى ، جامعة عنابة ، الجزائر ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد العاشر ، يونيو ، 2017 ، ص 63 .

صيني معظمهم يعيشون في المناطق الريفية من الفقراء بدخل يبلغ أقل من دولار أمريكي في اليوم فقامت الصين بمزيد من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد مثل خفض الضرائب على المشروعات الصناعية ومبيعات العقارات والبضائع وضخ مزيد من الاستثمارات لتطوير البنية الأساسية للسكك الحديدية والطرق والمطارات ، وفي يناير 2009 قال البنك الدولي أن الاقتصاد الصيني أكبر من الاقتصاد الألماني بـ 15 % ، وخلال عام 2012 بلغت قيمة التجارة الإلكترونية للصين 660 بليون دولار أمريكي⁽¹⁾ .

وخلال السبعينيات والثمانينيات كانت الحكومة الصينية تحدد أسعار السلع وهو ما كان ينتج عنه بيع سلع بأقل من تكلفتها الفعلية وبدأت الحكومة في التحرك لجعل السلع تنافس وفق أسعارها الحقيقية من خلال العرض والطلب وتم تطبيق ذلك الأسلوب بالنسبة للسلع التي يتم إنتاجها (خارج نطاق المؤسسات الحكومية) كما تخلت الحكومة عن وضع أسعار الحبوب عدا أسعار الحبوب التي تشتريها الدولة من المزارع الخاصة لبيعها للمواطنين فكان يتم بيعها بأسعار مخفضة كما تم تحرير أسعار منتجات المشروعات الخاصة في المدن والريف⁽²⁾ .

⁽¹⁾ خريف سميدة ، الصعود الصيني في ظل التحديات الجيومستراتيجية ، بمنطقة آسيا الوسطى ، مرجع سابق ، ص 6
⁽²⁾ سميرة فاسم محمد ، الصعود الصيني وتأثيره ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ط 2 ، 2018 ، ص 40

المبحث السادس

دور الصناعة في النمو الاقتصادي في الصين

وجهت الحكومة الصينية إصلاحاتها نحو زيادة نسبة الإنتاج الصناعي بإشراك أطراف حكومية ومحلية وطنية وأخرى أجنبية مع بداية التسعينات ، حيث عملت الصين على تأسيس صورة أولية حول نظام الصناعة المتكاملة نسبياً ، فظهر عدد من الصناعات الحديثة التي تطورت بسرعة هائلة كالصناعة الكيماويات وصناعة الإلكترونيات ، إلى جانب وجود صناعة البترول التقليدية ، كما تمكنت أيضاً من تحقيق إنجازات في الصناعات النووية والفضائية المنبثقة عن صناعات العلوم والتكنولوجيا العالية ، وقد شهد قطاع الصناعة الصيني تطوراً معتبراً وتتميةً واسعة ، فالصين اليوم تعتبر مركزاً أساسياً لتصنيع معدات النقل كالسيارات ، السفن والطائرات ، بالإضافة إلى العديد من المنتجات الاستهلاكية واسعة الانتشار كصناعة الأغذية ، الملابس والألعاب ، إلى جانب مختلف الصناعات الخفيفة والمتوسطة وعالية التقنية⁽¹⁾ .

بعد تأسيس الجمهورية ، تميز المجال الصناعي في الصين بسيطرة الدولة على ملكية الشركات ، حيث تعزز هيمنة الدولة على القطاع الصناعي باستحواذها على أكثر من 80 ٪ من الناتج الصناعي للبلاد ، والباقي تعود ملكيته لعدد من الشركات الجماعية الصغيرة ، وهدف النظام المركزي إلى تعبئة الموارد التي يستطيع المخططون تسييرها مباشرة نحو الأهداف الاستراتيجية⁽²⁾ .

ومع نهاية عام 1957 عززت الحكومة الصينية دور السلطات المحلية وسلطات الشركات النشطة في المجال الاقتصادي ، بحيث تكون مسؤولة عن القرارات الحاسمة بما فيها قرارات التمويل⁽³⁾ وفرت الإرادة القومية توجهات القيادة واهتمامات الشعب فكانت أهم عامل قاد نهضة الصين الحديثة ، وأصبحت الحياة الاقتصادية محور المجتمع كله ، مما جعل البناء الاقتصادي في الصين يعكس الوضع الجديد من تعزيز سرعة وتعاظم الازدهار الشامل بصورة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، وأحرزت كل المهن والوظائف والإنجازات الهائلة التي جذبت أنظار الآخرين واهتمامهم ، وخاصة بناء

⁽¹⁾ عائشة بن عطا الله ، تليم استراتيجيات ونتائج التجربة الصينية في مجال إصلاح القطاع الصناعي ، رسالة ماجستير ، جامعة عمار الشبيبي بالأغواط ، الجزائر ، 2017 ، ص 2

⁽²⁾ Loren Brandt, Debin Ma, Thomas Rawski, Industrialization in China , July 2016, IZA DP No. 10096, 14-15.

⁽³⁾ Choh-Ming Li, China's Industrial Development, 1958-63, Cambridge University Press on behalf of the School of Oriental and African Studies, The China Quarterly, No. 17, Jan. - Mar., 1964, p24.

الأخرى ، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، كما يعتبر فى الوقت نفسه مجالاً لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التى يتم تصنيعها فى قطاع الصناعة .

إن النظام الاقتصادى الذى تبنته الصين أثبت فعاليته وأعطى دفعة قوية لتطوير الاقتصاد الصينى ، حيث حققت الصين خطوات عملاقة فى مجال النهوض الاقتصادى منذ نهاية السبعينات إلى اليوم (١) .

الخاتمة

لقد تحولت الصين تحولاً كاملاً من الناحية الاقتصادية خلال العشرين عاماً الماضية فلم يكن قادة الحزب الشيوعى جامدين تجاه متغيرات العصر الاقتصادية فقد واكبت هذا التغير وأصبح مخفراً لتحويل الصين إلى دولة قوية حديثة فقد أدى التطور الاقتصادى للصين إلى وجود مخصصات مالية وفيرة يتم توجيهها للتعليم والبحث ودعم القوات المسلحة الصينية التى أصبحت قوة لاقنة للنظر فى آسيا تفرض نفوذها فى المنطقة وخاصة أمام اليابان فى المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة ولا تعتبر أن لليابان نصيب فيها .

فمنذ بدأ العالم فى التوجه نحو العولمة ونظام اقتصاد السوق أخذت الصين تغير سياساتها الاقتصادية بما يتواءم مع تلك المتغيرات ، فالنقلة النوعية للاقتصاد الصينى حدثت خلال الثمانينات من خلال السماح لعدد كبير من المحظورات مثل الاستثمار الأجنبى والسماح للأفراد بإقامة مشروعات خاصة صغيرة وإقامة مناطق اقتصادية خاصة مع استمرار إدخال التعديلات اللازمة وقت الحاجة على القوانين القائمة فى البلاد .

إن التحول الصينى الضخم والتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على التجارة العالمية أدى إلى وجود مؤشرات بأن تصبح الصين القوة الأولى ومركز القرار العالمى فهى المثل والنموذج الفعلى لدول نامية كثيرة حيث نجحت نجاحاً باهراً جعلها تدخل نادى الكبار لتكون من بين أكبر المقترضين والمستثمرين فى العالم بعد أن كانت تعد دولة منهاره تكاد تفى بحاجة سكانها من الغذاء .

² (عطوان خضر عيسى ، الاقتصاد الصينى فى ظل القوى العالمية والتوازنات الإقليمية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2017 ، ص 64)

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج :

توصل البحث إلى النتائج الآتية :

- 1- يؤثر القطاع الصناعى على النمو الاقتصادى على نحو أكبر مقارنة بالقطاع الزراعى مع أن كليهما يؤثران على نحو إيجابى ومعنوى على هذا النمو .
- 2- القطاع الزراعى يؤثر معنوياً وإيجابياً على التنمية الاقتصادية بينما لا يؤثر القطاع الصناعى معنوياً على التنمية الاقتصادية .
- 3- يسهم نمو قطاع الصناعة فى رفع مستوى الإنتاجية ، وذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم فى رفع الإنتاجية .
- 4- تعتبر مساهمة قطاعى الزراعة والصناعة محددات رئيسة لكل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .
- 5- يعد توفر الأيدى العاملة المدربة ، التى تستطيع أن تعمل بإتقان ومهارة ، وتعتبر الأيدى العاملة الماهرة من أهم عوامل نجاح الصناعة فى الصين .
- 6- تعمل الصناعة على رفع مستوى المعيشة فى المجتمع ، عن طريق توفير فرص عمل ووظائف للأيدى العاملة الزائدة عن حاجة المجتمع ، مما يؤدى إلى حل مشكلة البطالة فى المجتمع ، حيث توفر الصناعة العديد من الوظائف فى الكثير من المجالات الأخرى مثل (النقل ، الزراعة ، الطاقة ، والهندسة ، والتجارة) .

ثانياً : التوصيات :

من خلال النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية :

- 1- إيجاد الإرادة الحقيقية التى تؤمن بضرورة دور القطاع الخاص فى عملية التنمية لإبعاده من الهامشية فى الاستثمارات .
- 2- إعادة النظر من طرف الدولة فى الأساليب السابقة المنتهجة فى التسيير من أجل تجنيد كل الإمكانيات والطاقات المتاحة على المستوى الوطنى أولاً ، بما فيها إمكانيات القطاع الخاص الذى أصبح يمتلك قدرات مالية وإنتاجية كبيرة ، وتغير أسلوب تدخل الدولة الذى يغلب عليه التدخل بالأوامر ، لأن الواقع السياسى والأيدىولوجى الجديد يحث على تغيير فى مفهوم لدور الدولة وهذا بدراسة انعكاساتها على المفاهيم والأدوات الاقتصادية .

3- إصلاح الجهاز الإدارى الذى يعتبر ضرورة حتمية لتطوير نظام برامج الإصلاحات ، ووضع حد لظاهرة تضخم القوانين والقرارات وتعدد جهات الاختصاص التى تتسبب فى تكاليف إضافية فى الإنتاج ، والأخذ بالميكانيزمات الاقتصادية التى تحكمها قوانين السوق ، فالسوق يعتبر المركز الذى تلتقى عنده مختلف القوى التى تنشط كالمنتجين والمستهلكين والوسطاء ، إذن هو واقع لا يمكن تجاهله بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى .

4- تقديم التسهيلات المالية للقطاع الخاص ، وتوفير صيغ للتمويل تتلاءم وثقافة المجتمع .
5- تطوير نظام للإعلام الاقتصادى وجعله فى متناول الجميع وتبسيطه مع توضيح الإمكانيات الموجودة وفرص الاستثمار وكذا التسهيلات والتشجيعات الممنوحة فى إطار قوانين الاستثمار ووفقاً لأنواعه وأهدافه .

6- يجب أن تتساوى المؤسسات العامة و الخاصة فى الإجراءات التفضيلية ، بمعنى وضع كل من القطاع العام والقطاع الخاص على قدم المساواة بالنسبة للقرار الاستثمارى والقدرة على الحصول على مستلزمات الإنتاج بما فى ذلك الائتمان والنقد الأجنبى وأن تكون هذه الإجراءات مدروسة وتساعد على المدى الطويل على إقامة صناعة قادرة على التصدير .

7- لا بد على الدولة أن تعمل بكل الوسائل لجلب الاستثمار الأجنبى المباشر ، وتحديد بوضوح إطار عمله وأهدافه وتحولاته ، خاصة وإن الاستثمار الأجنبى المباشر قد اتخذ اتجاهات غير تلك المعهودة سابقاً .

8- منح القطاع الخاص حرية إيجاد طرق وأساليب تنظيمية فى إطار التنمية الوطنية الشاملة .

المراجع العربية والأجنبية :

أولاً : المراجع العربية :

(1) الكتب :

- 1- إبراهيم نافع ، الصين معجزة القرن العشرين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ط 1 ، 1999.
- 2- أحمد عبد الأمير الأنباري ، التجربة الاقتصادية الصينية ، مركز دراسات الصين وآسيا ، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية ، ط 1 ، 2018.
- 3- تشي ون ، موجز أحوال الصين ، ترجمة أحمد محمد خير ، دار النشر باللغات الأجنبية لصحيفة وول ستريت ، بكين ، 2017.
- 4- حنان عبد الكريم عمران الدليمي ، الصناعة في آسيا ، كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، العراق ، ط 1 ، 2013.
- 5- روبين ميرينيث ، الفيل وللتين : صهود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً ، ترجمة : شوقي جلال ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ط 2 ، 2015.
- 6- سهرة قاسم محمد ، الصعود الصيني وتأثيره ، مكتبة جزيرة الورد ، القاهرة ، ط 2 ، 2018.
- 7- عطوان خضر عباس ، الاقتصاد الصيني في ظل القوى العالمية والتوازنات الإقليمية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2017.
- 8- كارل غيرث ، على خطى الصينيين يمسير العالم ، ترجمة : طارق عليان ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة ، ط 1 ، 2012.

(2) الرسائل العلمية :

- 1- عائشة بن عطا الله ، تقييم استراتيجيات ونتائج التجربة الصينية في مجال إصلاح القطاع الصناعي ، رسالة ماجستير ، جامعة عمار التليجي بالأغواط ، الجزائر ، 2017.
- 2- عبد الرحمن أوجانة ، الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991 - 2016 ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، الجزائر ، 2017.

- 3- عبد الرحمن بن سائبة ، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، رسالة دكتوراه ، تلمسان ، جامعة أبي بكر بلقايد ، الجزائر ، 2012 .
- 4- محمد ربحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، جامعة الأزهر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، 201 .
- 5- محمد عطيه محمد فرحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، 2012 .
- 6- محمد مرعى ، التجربة التنموية الصينية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2018 .

(3) المجلات والمنشورات العلمية :

- 1- تقرير مكتب الاقتصاد التجارى الوطنى للإحصاءات فى الصين ، بكين ، 2019 م .
- 2- جاى جون ايكبيرى ، نهوض الصين ومستقبل الغرب هل يمكن للنظام الغربى أن يستمر ، ترجمة : سميرة إبراهيم عبد الرحمن ، سلسلة دراسات مترجمة ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد 43 ، 2010 ، ص 65 .
- 3- خالد الحريرى ، أهمية قطاع الصناعة فى الاقتصاد الوطنى ، سوريا ، جريدة النور ، العدد 647 ، 2011 .
- 4- خريف سميدة ، الصعود الصينى فى ظل التحديات الجيوستراتيجية ، بمنطقة آسيا الوسطى ، جامعة عنابة ، الجزائر ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد العاشر ، يونيو ، 2017 .
- 5- وفاء المهداوى ، وأحمد جاسم محمد ، الاقتصاد الصينى ومنهج التدرج فى التحول نحو اقتصاد السوق - سياسات ومؤشرات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العراق ، السنة العاشرة ، العدد 33 ، 2012 .
- 6- وو بن ، الصينيون المعاصرون ، ترجمة : عبد العزيز جمدى ، الجزء الأول ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 210 ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، 1996 .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- Choh-Ming Li, China's Industrial Development, 1958-63, Cambridge University Press on behalf of the School of Oriental and African Studies, The China Quarterly, No. 17, Jan. - Mar., 1964.
- 2- Economic history of China (1949 – Present)
[https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_history_of_China_\(1949%E2%80%933present\)](https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_history_of_China_(1949%E2%80%933present))
- 3- Henry W. De Jong. 2007 :Pioneers of industrial organization How the Economics of Competition and Monopoly. Edward Elgar Publishing.
- 4- Kenneth George, Caroline Gul and L. Lynk 2012: China's Industrial Regulation, Growth and Structural Change, Routledge. London and New York.

Summary

The year 1978 witnessed the beginning of the economic renaissance of the People's Republic of China. There is no doubt that such major economic developments increase China's chances of occupying a privileged position in the 21st century.

The economic experience in China, led by Chinese leader Deng Xiaoping since 1978 and continued after him, is a unique experience and is admired by the world for its great successes that have taken the standard of living of the Chinese citizen to better levels.

The Chinese industrial sector has witnessed considerable development and development, China today is a major center for the manufacture of transport equipment such as cars, ships and aircraft, in addition to many consumer products such as the food industry, clothing and toys, as well as various light, medium and high-tech industries.

Over the years of reform and work to open up to the world, China has succeeded in establishing an integrated global production system that is unprecedented in size and complexity, through which it has been able to become one of the strongest and even the most developed global economies. The rise, progress and excellence of the Chinese economy, China's development model is worthy of recognition. China has been able to move from a miserable society torn by internal and external conflicts to a society that enjoys economic security and stability in a short period of time compared to developed societies, which require its access to its economic progress, to a period of time Long.